التقرير السياسي لتيار الوسط الديمقراطي العراقي

مقدمة

يعقد تيار الوسط الديمقراطي العراقي مؤتمره الثاني في لندن بتاريخ 30 أيلول 2000، تنفيذاً لقرار مؤتمره الاول المنعقد في شباط من العام نفسه، الذي اقر نظامه الداخلي وخطابه السياسي وبرنامج عمله.

خرج المؤتمر الاول لتيار الوسط بجملة قرارات وبرنامج عمل، واعتبر استمراره ضرورة، من اجل المساهمة في خلق اطار جبهوي للمعارضة العراقية بالقدر الممكن.

يضم التيار بالاساس عناصر عراقية مستقلة، لم تكن على قناعة بضرورة اضافة حزب سياسي جديد للعمل الوطني العراقي، ولكن هاجس وحدة المعارضة العراقية وضرورة الخروج من مأزقها كان الدافع وراء التحرك الذي شاركت فيه بعض رموز التيار الحالية.

وجاء اختيار تسمية "الوسط" تعبيرا عن الاعتدال في الموقف بشكل عام، والاستعداد للحوار مع كافة اطراف المعارضة، بامل ان يكون "الوسط" عاملا مساعدا على وحدتها عبر صيغة ديمقراطية تمثيلية جديدة تستجيب لمتطلبات المرحلة.

كما استطاع اثبات استقلاليته السياسية في التعامل مع الاطراف الدولية والاقليمية والعربية. وبات اليوم منبرا لفكر سياسي ديمقراطي منفتح.

ان الشوط الذي قطعه التيار خلال الشهور السبعة الماضية، تضعه اليوم مرة اخرى امام مفترق طرق، في اختيار وتحديد ملامح هويته من جهة، وتحديد دوره السياسي من جهة اخرى.

مسؤولية النظام الحاكم في بغداد:

- ان النظام القائم في العراق برآسته وأجهزته القمعية قد أوصل البلاد الى ادنى درجات التفكك والانحلال الاقتصادي وانتقاص السيادة الوطنية وتهديد وحدة البلاد.
- ان النظام الحاكم في العراق اصبح عاجزا عن اصلاح امره، ناهيك عن انقاذ العراق، بل بات عقبة تحول دون استرجاع العراق لعافيته ومكانته العربية والاقليمية والدولية. ان نهج النظام العرقي والطائفي كرس الانقسام بين العراقيين بما يجعل من تقسيم العراق امكانية فعلية وليس مجرد احتمال، الامر الذي يجعل من تغيير النظام

الحاكم في العراق ضرورة وطنية لصيانة وحدة العراق وحرية شعبه، وحاجة اقليمية من اجل استقرار المنطقة وامنها.

- ان النظام العراقي هو المسؤول الاول عن هذه المآسي والكوارث التي اصابت العراق وعادت به اجيالا الى الوراء، ولم تقتصر على ابناء العراق وحدهم بل انها اضرت بمصالح المنطقة العربية والاسلامية كلها بما سببته من الانشقاقات ومن التناحر والاحقاد. لذا فقد اصبح تغيير النظام هدفا مشروعا وواجبا مقدسا على كل مخلص يحرص على ازالة الحيف الذي اصاب شعبنا، كما يهدد ابناء وسلامة المنطقة التي نحن جزء منها.
- بات المأزق الوطني الذي فرض على العراق نتيجة ممارسات النظام، ولا سيما بعد احتلاله للكويت وما ترتب عنه من حرب كارثية، بات اليوم مأساةً وطنيةً تهدد وجود العراق شعباً ودولةً، نتيجة لأصرار النظام على نهجه الاستبدادي.

ان النظام الحاكم الذي اصبح عاجزا عن اصلاح امره، أضحى عقبة تحول دون استرجاع وطننا لعافيتة ومكانته العربية والدولية،بل ان سياساته تهدد وحدة البلاد بشكل واقعي، الامر الذي يجعل من تغييره ضرورة وطنية، وحاجة اقليمية من اجل استقرار المنطقة وأمنها.

عراق ما بعد صدام:

ضرورة اقامة نظام سياسي يعتمد على تمثيل الشعب العراقي دون اي تمييز، وان تتاح حال ازالة النظام القائم، الفرصة للشعب لاختيار النظام السياسي الافضل، بما يكرس شراكة العراقيين بالوطن والحكم بغض النظر عن منابتهم القومية والدينية او الطائفية، انطلاقا من مفهوم العراق للعراقيين واولوية الولاء العراقي.

الوحدة الوطنية: ان تغيير النظام الحاكم المستند الى وحدة وطنية وطيدة كفيلة بطمأنة الاطراف العربية والاقليمية والدولية التي تخشى من تغييرغيرمحسوب ينتهي بفوضى سياسية، او حرب اهلية في العراق. وهذه الوحدة الوطنية المبنية على: الانتماء العراقي اولا، والذي لا يلغي التنوع القومي والديني والعرقي، لا يمكن تحقيقها الا بالممارسة الديمقراطية القائمة على المشاركة المتكافئة في بناء عراق ديمقراطي آمن ومسالم.

ان تناقض المصالح الاقليمية والدولية لها ما يفسرها، وتبقى الى حد كبير خارج ارادتنا الوطنية، ولكن غياب الوحدة الوطنية العراقية، وهي ضرورة وطنية، تقع مسؤوليتها على عاتق العراقيين، وليس بالامكان فرضها من الخارج، ومن هنا يصبح التنفيذ العملي والسريع لاجراءت المصالحة الكردية الكردية ضرورة وطنية عراقية.

ان القناعات السياسية التي تمخض عنها المؤتمر الاول للتيار لاتزال باعتقادنا نافذه.

التعامل مع العامل الدولي والاقليمي والعربي

ان التعاون والتعامل مع العامل الدولي والاقليمي يجب ان يخضع لضوابط تحكمها المصالح المشتركة وليس الاحتضان، او الالحاق.

- رغم تفاوت موقف الحكومات العربية والاقليمية من المعارضة العراقية، الا انه يبقى خاضعا لاعتبارات محلية واقليمية ودولية تحول دون تطوره لدور فاعل في دعم المعارضة العراقية، وقد تتحمل المعارضة العراقية بعض المسؤولية في هذا العزوف.
- ان عدداً من الدول الاقليمية والعربية لم يعد يرى في النظام العراقي ما يهدد مصالحه، خاصة وان العراق خسر الكثير من قدراته العسكرية والمالية، بل ان البعض اخذ يتوجه نحو النظام طمعا في مصالح اقتصادية ثنائية. كما وظف النظام العراقي موارده المالية في تحييد الكثير من الاطراف، خاصة عبر الاموال الذي دأب الحصول عليها من تهريب النفط.
- وقد تعاملت بعض الدول العربية مع مطالب الشعب العراقي في الحرية والديمقراطية، كشأن داخلي لايستحق التدخل فيه، وذلك بحجة "عدم التدخل في الشؤون الداخلية"، كما ان البعض منها قد لا يرى في المطالبة بالديمقراطية ما يخدم مصالحها.
- ان قناعة بعض الدول الاقليمية والعربية بعدم جدية الولايات المتحدة في عملية التغيير في العراق، دفع البعض منها الى العمل الى مد الجسور مع النظام، بحجة "معاناة الشعب العراقي"، الامر الذي انعكس على بعض القوى العراقية التي عولت على العامل الدولي او الاقليمي من اجل التغيير في العراق. وهي بذلك ضحية توقعاتها الامر الذي يفسر، الى حد ما، حال الاحباط في اوساط بعض المعارضين وذهاب بعضهم الى مد الجسور مع النظام ذاته.
- ان سياسة الاحتواء الامريكية تجاه العراق بالاعتماد على العقوبات الاقتصادية والضربات الجوية كرست حال الامر الواقع القائم في العراق بما يعنيه من تدمير لمقومات الدولة وتمزيق النسيج الوطني.
- كما ان اسلوب الادارة والكونغرس الامريكي في التعامل مع قوى المعارضة العراقية كرس الانقسام في صفوف المعارضة بدلا من المساعدة على وحدتها وذلك لتدخلها ومحاولة فرضها اطرافا دون اخرى على العمل الوطني المناهض للدكتاتورية.

الدور الممكن لتيار الوسط

اعتادت بعض الاحزاب في مؤتمراتها على تعظيم دورها وانجازاتها، مقابل تهميش الاخرين لها. والموقف المطلوب اليوم هو التشخيص الموضوعي والعملي لمستقبل تيار الوسط من قبل عناصره اولا، وهذه هي مهمة هذا المؤتمر. واكثر من هذا وذاك اختيار العناصر الجادة والفاعلة من اجل مواصلة المشوار.

ان تيار الوسط الديمقراطي سيكون على خطأ كبير اذا تصور ان فشل الاخرين سيجير لصالحه، فقوة تيار الوسط ناجمة من دوره الايجابي في التقريب والتعاون، وتواضع قدراتة تجعله العامل الوسيط المناسب لوحدة المعارضة العراقية او على الاقل بعضها.

ان الخامة البشرية العراقية المهجرة والمهاجرة، وبالذات المثقفين والشرائح المهنية والتجارية قادرة على فرز نخب سياسية ديمقراطية جديدة وشابة قادرة على التصدي لقيادة وتمويل تيار ديمقراطي وسطي منفتح على العالم يتقن لغة الحوار والتأثير في مؤسسات المجتمع المدني الغربي.

ان قيام تيار ديمقراطي حر قادر على ممارسة ما يبشر به سيكون بمثابة حلقة الوصل التي تساعد على وحدة القوى العراقية ذات القرار المستقل من اسلامية وقومية ويسارية.

ان اهمية هذا التيار ليس فقط في المساهمة في عملية التغيير السياسي في العراق اليوم، بل كذلك في دوره في حماية التحول الديمقراطي في عراق الغد.

في غياب الدور العسكري لهذا الاطار، تبقى المهمة السياسية هي الاساس، وهذه يمكن ان تأخذ صفة العمل الجبهوي التحالفي التوافقي بما يفرز طرفا عراقيا ممثلا ومحاورا على الصعيد الاقليمي والدولي. ان التواضع في الاهداف لايعني العجز بل الحصانة من الاغراق بالامال او الاوهام، فمجرد ايجاد صيغة تسمح للقاء الاطراف العراقية المختلفة للتشاور يخلق آلية لنقل الخلافات من صفحات الجرائد والاعلام الى قاعات الاجتماع، وهذا بدون شك انجاز كبير.

ان بناء قواعد للعمل المشترك بخطوات مدروسة، وان تكون صغيرة بالبداية، خير من الطفرة الى المجهول، وبتراكم الخطوات الصغيرة الناجحة يؤسس لعمل جبهوي لا يقتصر دوره على التغيير بل ويتعداه الى ما بعد التغيير.

تبقى الاطراف المشاركة بهذا العمل الجبهوي تملك كامل الحرية لممارسة نشاطاتها الخاصة فيما يتجاوز التحالف الجبهوي، وذلك على الصعيد العسكري او المالي او الثنائي. ان اطراف التحالف تبقى مسؤولة على ما اتفقت عليه طوعا، وما تجاوز ذلك يبقى من اختصاصها، وبقدر النجاح في بناء الثقة ومد الجسور بين اطراف المعارضة سيرتفع

سقف العمل المشترك. كما ان احترام القوى الصغيرة مكانة الاطراف الاساسية ذات التنظيمات الجماهيرية الواسعة، يجب ان يقابله حرص على عدم تجاوز الاخرين باسم "القوى الفاعلة".

وبعد كل ذلك يأتي من يقول هل هذا كفيل بتغيير النظام؟ الجواب على ذلك: ان التغيير يتحقق متى بدأنا بتغيير انفسنا اولاً، فالاطار الجبهوي الجديد القادر على كسب احترام الداخل، هو الطريق الى كسب احترام الشارع العربي والاسلامي، وصولا الى التغيير المنشود.

ان عبء التغيير سيقع حتما على قوى الداخل، ولكن وحدة قوى المعارضة في الخارج هي ضرورة لاسناد قوى التغيير في الداخل، واداة لانضاج الرؤية المشتركة لعراق ما بعد صدام بما يعجل عملية التغيير من جهة، ويوفر مناعة ضد مخاطر الصراعات المحتملة.

بما ان دور المعارضة في الخارج سيكون سياسيا واعلاميا بالدرجة الاولى، فالمطلوب استقطاب ومشاركة النخب العراقية الكفؤة والقادرة على العمل كفريق، وهذه قد نجدها في مؤسسات اكاديمية وعلمية واقتصادية وليس حصرا في تنظيمات حزبية مهما كبر حجمها.

بقاء النظام بعد عشر سنوات يعني مسؤوليات اضافية:

ان النضال ضد الدكتاتورية ينطلق من ايمان باستحالة العيش بدون حرية وكرامة، واذا كانت حسابات الاطراف الدولية والاقليمية وحتى العربية تنطلق من مصالح، غالبا ما هي مؤقتة، فان صراعنا من اجل الديمقراطية خيار ثابت ليس من بديل عنه.

وحال الاحباط بين بعض الاوساط العراقية لها ما يبررها، ولكن من كان يعتقد ان التغيير الديمقراطي هو نزهة سياسية او هبة من دولة عربية او اجنبية فانه بات اليوم ضحية توقعاته.

ان صعوبة التجربة ومرارة المعاناة هي التي تصنع المناضلين، وان شعور الانسان العراقي بتخلي الاخرين (عرب وغير عرب) عنه، لانشغالهم بمصالحهم، يجب ان يتحول الى اداة لتعزيز الايمان بالعمل العراقي الوطني اعتمادا على قوانا الذاتية اولا ويؤكد حاجة بعضنا الى بعض بغض النظر عن منابتنا الدينية او القومية او الاجتماعية.

ان الذي يجمعنا هو العراق . . العراق اولا . . والعراق ثانيا . . والعراق ثالثا.

ان الداخل يشهد تضحيات يومية يدفع ثمنها شباب وشيوخ ونساء العراق، وليس من بيننا من ليس له قريب ضحية الاستبداد القائم. ان لهؤلاء استحقاق علينا يجب ان ندفعه بمواصلة العمل من اجل انهاء الدكتاتورية واقامة النظام الامن والامين في ظل حكم ديمقراطي تعددي يحترم الحقوق القومية لكل مكونات الشعب العراقي.

(الملف العراقي، العدد 106، تشرين الاول 2000)

❋ ❋ ❋